

**Compétence en matière
d'exequatur de sentence
arbitrale internationale dévolue
à la juridiction administrative
pour un litige né d'un marché
public de l'État et comportant un
aspect fiscal (Cass. adm. 2013)**

Identification			
Ref 36266	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 241
Date de décision 07/03/2013	N° de dossier 2013/1/4/182	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Exequatur, Arbitrage		Mots clés Sentence arbitrale internationale, Répartition des compétences entre ordres de juridiction, Marché public, Litige à caractère fiscal, Incompétence du Tribunal de commerce, Exequatur, Déclin de compétence, Contrat administratif, Contentieux des marchés publics, Compétence juridictionnelle, Compétence administrative, Arbitrage	
Base légale Article(s) : 310 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source الاتجاهات الحديثة في التحكيم التجاري الداخلي والدولي : سلسلة قانون الأعمال 6/5 إصدار : 2019 المؤلف : مريم خراج المنشورة في : الممارسة القضائية سنة : 2019 صفحة : 351	

Résumé en français

La compétence pour accorder l'exequatur à une sentence arbitrale, même internationale, rendue dans un litige né de l'exécution d'un marché public auquel l'État marocain est partie et qui soulève des questions d'ordre fiscal, relève exclusivement de la juridiction administrative. Cette attribution de compétence, dictée par l'article 310 du Code de procédure civile, s'applique que la sentence doive être exécutée dans le ressort d'un tribunal administratif spécifique ou sur l'ensemble du territoire national, auquel cas le tribunal administratif de Rabat est compétent.

En l'espèce, une demande d'exequatur d'une sentence arbitrale internationale, issue d'un différend relatif à un marché public et impliquant l'État ainsi que des aspects fiscaux, avait été portée devant le tribunal de commerce. Ce dernier s'était déclaré incompétent.

Confirmant cette approche, la Cour de cassation a jugé que le tribunal de commerce avait légitimement décliné sa compétence. Par conséquent, la décision d'incompétence a été maintenue et l'affaire renvoyée devant le tribunal administratif de Rabat, conformément à l'application susmentionnée de l'article 310 du Code de procédure civile.

Texte intégral

محكمة النقض، الغرفة الإدارية، قرار عدد 241، مؤرخ في 7/3/2013، ملف إداري عدد 182-1-4-2013

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 7/3/2013 إن الغرفة الإدارية (القسم الأول) بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 18/12/2012 من طرف المستأنفة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ (ا). الحسن ، الرامي إلى استئناف الحكم المستقل المتعلق بالاختصاص النوعي رقم 670 الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط بتاريخ 18/6/2012 في الملف عدد : 2012/3/414

وبناء على الأوراق الأخرى المدللي بها في الملف.

وبناء على المادة 13 من القانون رقم 41-90 المتعلق بإحداث محاكم إدارية.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 سبتمبر 1974 .

وبناء على الأمر بالتخلص والإبلاغ الصادر في 27/3/2013.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 7/3/2013.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد عبد المجيد بابا أعلى تقريره في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنتاجات المحامي العام السيد سابق الشرقاوي.

وبعد المداولة طبقا للقانون :

حيث يستفاد من وثائق الملف ومحفوظ الحكم المستأنف ، أن المستأنفة تقدمت بتاريخ 18/04/2012 بمقال أمام رئيس المحكمة التجارية بالرباط ، تعرّض فيه : أنها أبرمت صفقة بتاريخ 21/05/2004 ، مع الدولة المغربية ممثلة في وزارة التجهيز والنقل قصد إنجاز المدار المتوسطي ، وأنها توصلت بالأمر بالخدمة وبدأت في تنفيذ مقتضيات المشروع بتاريخ 12 غشت 2004 ، حتى اعترضتها عدة مشاكل ، وأنه قد نشأ نزاع بهذا الشأن ، فتلت إحالة القضية على نظام المصالحة والتحكيم للغرفة التجارية بباريس ، فصدر حكم تحكيمي نهائي بتاريخ 05/12/2011 ، تم تبليغه للدولة المغربية ، والتي بادرت إلى تنفيذ جزء من مقاضيته والمتعلق بالنقطة 15 منه ، حيث قامت بإرجاع جميع الضمانات البنكية ، وان الحكم التحكيمي أكد على صدوره النهائي بعد النطق به ، كما أن الأطراف التزموا بعدم الطعن فيه ، لذا تلمس الأمر بتذييل الحكم التحكيمي الصادر عن محكمة التحكيم الدولية بباريس بتاريخ 05/12/2011 في

القضية عدد 16550/ن د، أجاب الوكيل القضائي للمملكة بأن النزاع موضوع الحكم التحكيمي يتعلق بصفقة عمومية ، وأن القاضي المختص في التحكيم الدولي الذي تكون الدولة أحد أطرافه القاضي الإداري خاصه وان النزاع مرتبط بالضرائب، كما أجبت المديرية العامة للضرائب بذكرة جاء فيها أن المقرر التحكيمي مخالف للمادة 310 من قانون المسطورة المدنية و244 من المدونة العامة للضرائب ، إذ أن الخلافات التي تنشأ عن تطبيق النصوص الضريبية تعتبر خارجة عن اختصاصات هيئة التحكيم الدولية ، وبعد انتهاء الإجراءات أصدر قاضي المستعجلات بالمحكمة التجارية بالرباط الأمر بعدم الاختصاص النوعي وإبقاء الصائر على المدعى ، وهو الأمر المستأنف.

في أسباب الاستئناف :

حيث تتعذر الطاعنة الحكم المستأنف بعدم الارتكاز على أساس قانوني ، ذلك أن الأمر الاستعجالي المطعون فيه قضى بعدم الاختصاص النوعي ، اعتبارا لكون الحكم التحكيمي موضوع طلب التذليل بالصيغة التنفيذية صدر في إطار نزاع ناشئ عن تنفيذ صفقة عمومية تتعلق بإنجاز المدار الطرقي المتوسطي ، وبالتالي فإن مقتضيات الفصل 310 من قانون المسطورة المدنية ، قد أضحى واجب التطبيق، غير أن هذا الأمر لا ينبع على أساس من القانون لكون طرف الحكم التحكيمي اتفقا على التنفيذ الطوعي ، وإن الدولة المغربية قد نفذت حبها جزء منه ، وامتنعت من تنفيذ الجزء الباقي ، مما دفع العارضة إلى تقديم طلب لرئيس المحكمة التجارية بصفته هذه بالرباط لإصدار أمر قضائي يمنحه الصيغة التنفيذية ، وليس بصفته قاضيا للأمور المستعجلة ، كما ورد بالأمر المطعون فيه ، مما يكون معه هذا الأمر قد صدر عن جهة قضائية غير مختصة للبت في الطلب الموجه إليها ، وإن المادة 310 المشار إليها أعلاه لا تنطبق على الطلب ، فالأشغال التي قامت بها العارضة تدخل في زمرة « مصالح التجارة الدولية » وبالتالي فإن مقتضيات الفصل 327 – 41 من قانون المسطورة المدنية هي الواجبة التطبيق لاعتبارين أولهما: أن التحكيم كان جاريًا بالخارج وثانيهما : اتفاق الأطراف على تطبيق القانون المغربي، فالمشرع المغربي تناول مقتضيات التحكيم الدولي بقانون المسطورة المدنية ، وأفرز له فرعاً بأتمه ، وخصص له مجموعة من النصوص من 327-39 إلى 54-327 مؤكدا على ضرورة تطبيق واحترام كل الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية ، وإن موضوع مسطرة التحكيم الحالية يدخل في زمرة الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليه الدولة المغربية ، لذلك تلتمس إلغاء الأمر الاستعجالي المطعون فيه والحكم من جديد بقبول طلب العارضة وذلك بمنح الصيغة التنفيذية للحكم التحكيمي موضوع الدعوى الحالية وتحميل الطرف المستأنف عليه الصائر.

لكن حيث إن الحكم التحكيمي موضوع طلب التذليل بالصيغة التنفيذية صدر في إطار نزاع ناشئ عن تنفيذ صفقة عمومية جزء منها مرتب بالضرائب، وأحد أطرافه الدولة المغربية، وأنه بمقتضى الفصل 310 من قانون المسطورة المدنية ، فإنه يرجع اختصاص النظر في طلب تذليل الحكم التحكيمي الصادر في نطاق هذا الفصل إلى المحكمة الإدارية التي سيتم تنفيذ الحكم التحكيمي في دائتها أو إلى المحكمة الإدارية بالرباط عندما يكون الحكم التحكيمي يشمل مجموع التراب الوطني ، والمحكمة التجارية لما قضت بعدم اختصاصها نوعياً للبت في الطلب، تكون قد صادفت الصواب بهذه العلة ، ويكون حكمها وبالتالي واجب التأييد.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بتأييد الحكم المستأنف وإحالة الملف على المحكمة الإدارية بالرباط لتبت فيه طبقاً للقانون.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط ، وكانت الهيئة الحاكمة متراكبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد أحمد حنين والمستشارين السادة : أحمد دينية، سلوى الفاسي الفهري، عبد الحميد سبيلا، عبد المجيد بابا أعلى مقررا، وبمحضر المحامي العام السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نفيسة الحراق.